والمقبرة فتحا وضما للمكان الذي يقبر فيه ومما كان على مفعل ودخلته تاء التانيث
للمبالغة اولارادة البقعة ليس بقياس بل مقصور على السماع لان القياس عدم دخولها ولان المقابر
في نحو المظنة وكذا المقبرة ضما فتحا لان مضارعهما مضموم لكن قيل انما يكون الضم غير قياسي لو اريد
بالالفاظ مكان الفعل وليس كذلك بل المراد به المكان المخصوص اذ المراد بالمقبرة بالضم بل قيل
وبالفتح ايضا المكان الذي من شانه ان يقبر فيه اي المهيأ لذلك لا مكان وقوع الفعل وكذا

ومظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه كذا المقبرة فتحا وضما ليس
بقياس اما الفتح فلانه لم يرد بها موضع وقوع الفعل ولا زمانه بل
اريد المكان المخصوص والفتح لمكان الفعل او لزمانه واما الضم فظاهر
لان مضارعها مضموم العين فالقياس الفتح لكن قيل انما يكون الضم
غير قياسي لو اريد بها مكان الفعل اما لو اريد بها المكان الخاص فلا
وان التعرض لكون المقبرة فتحا غير قياس خارج عن الغرض قال المصنف
في شرح المفصل وقد يدخل بعضها تاء التانيث مع جريها على القياس
كالمزلة والمقبرة ومع مخالفته كالمظنة واما ما جاء على مفعلة بالضم
فاسماء غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها وذكر
في شرح الهادي ان ما جاء على مفعلة بالفتح يراد بها انها موضوعة لذلك
ومتخذة له فاذا قالوا المقبرة بالفتح ارادوا مكان الفعل واذا ضموا ارادوا
البقعة التي من شانها ان يقبر فيها اي التي هي متخذة لذلك وكذا المشرقة
الموضع الذي يشرق فيه الشمس المهيأ والمشربة كذلك لانها الموضع
المهيأ للشرب او المهيأ لان يشرب ماء السماء قبل غيره لارتفاعه
فهذه الاشياء لم يذهب بها مذهب الفعل لثبات مفهوماتها فجعلوا خروج
صيغها عن صيغ ما هو الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناها والتاء
في هذه الاسماء لارادة البقعة او المبالغة ليدل على ان لها شانا في انفسها
والظاهر ان معنى قوله ليس بقياس ان ادخال التاء فيها ليس بقياس
مطرد بل هو مقصور على السماع وهذا ليس مخالفا لما ذكره في شرح
المفصل من ان بعضه قياسي وبعضه غير قياسي يعرف بالتامل وجميع
ذلك في الثلاثي المجرد وما عداه رباعيا كان او ثلاثيا بزيادة فكله على

المشرقة الموضع الذي يشرق فيه الشمس المهيأ لذلك ويجاب بانه واي اريد المخصوص فالضم غير قياسي لكن بعد وقوع الفعل لا قبل وكذا المزلة بالكسر وبها على غير القياس من حيث ادخال التاء وان كان على القياس من حيث حركة العين فهذه هيئات الزمان

اشارة الى الاعتراض على المصنف بمنافات كلامه لما مر في شرح المفصل

والمكان من الثلاثي المجرد وما عداه زكريا

يعني كمكان قارورة وشبهها ظرف ومن شانها ان يقع الفعل فيه ويجعل فيها الفعل الاشياء وليس بمشتقة من الفعل كذلك مقصودهم ليس اسم مكان مخصوص مهيأ لاجل حل الشيء سواء حل ذلك الشيء او لم يحل فيه غير مشتق لذلك من الفعل سعد الله

٢٩

على لفظ اسم للمفعول كالمخرج من اخرج والمدحرج من دحرج وكذلك ما اشبهه
وكانهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة فاجروه على لفظ المفعول لانه اخف
من لفظ الفاعل لانه بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان اسماء الزمان
والمكان مفعول فيهما من حيث المعنى وكان استعمال لفظ المفعول لها اقيس
قوله الآلة كل اسم اشتق من فعل لاسم ما يستعان به في ذلك الفعل
كالمفتاح فانه اسم لما يفتح به والمكسحة فانه اسم لما يكسح به وقد يطلق على
ما يفعل فيه اذا كان مما يستعان به كالمحلب وصيغتها المطردة مفعل
ومفعال ومفعلة وقيل ان ما الحق به الهاء سماعي وانما فصلها عن المسعط
ونحوه مما جاء بضمتين في الحكم بنفي القياس مع ان الجميع سماعي لانه لم يرد بقوله
ليس بقياس كون الصيغة سماعية بل اراد ان مضموم العين والميم ليس
كاخواته في جواز الاطلاق على كل آلة وانما هي اسماء لآلات مخصوصة فلا يقال
مدهن لآلة التي جعلت للدهن ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم
مدهنا وكذا غيرها والمسعط الاناء الذي يجعل فيه السعوط والمنخل ما ينخل به
الشيء والمدق ما يدق به والمحرضة اناء الاشنان وفي الصحاح المحرضة
بكسر الميم وفتح الراء ذكر في شرح الهادي انه المشهور قوله المصغر
المصغر هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدل على التقليل فالمزيد فيه كالجنس
لشموله ولغيره فلما قال ليدل على تقليل خرج ما سواه اذ دلالة الزيادة
على القلة من خواصه وانما قلنا اللفظ ولم نقل الاسم كما هو في الشروح ليشمل
نحو ما احيسنه فانه من المصغر اذ لو لم يكن منه كيف يقال انه شاذ فان شذوذه
على تقدير كونه مصغرا اذ التصغير من خواص الاسماء وايضا لو قيل المصغر
الاسم الذي زيد فيه شيء ليدل على التقليل لا يحسن ان يقال التصغير من

فان كل ما يمكن ان يفتح به الباب يسمى مفتاحا وان لم يكن الآلة المعروفة بذلك زكريا

والاصلية الآلة هو مفعال واما مفعل ومفعلة فمنقوصان منه الا انه عوض في احدهما التاء عن الالف وفي الآخر لم يعوض لان المصير من الاثقل الى الاخف هو القياس سعد الله

وهذه الاوزان الثلاثة كلها قياسية لا من حيث انه يجوز ان يشتق كل منها من اي فعل اتفق وان لم يسمع بل من حيث ان كل منها ان كان قد ورد به السماع وفعل معين يمكن ان يطلق تلك الصيغة على كل ما يمكن ان يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فان كل ما يمكن ان يفتح به البيت يسمى مفتاحا وان لم يكن الا الآلة المخصوصة

التي جعلت للدهن بذلك حاضرة نظام

السعوط دواء يصب في الانف اي انف العليل للصبي الاسعاط تقطير السعوط في الانف

لا باعتبار الاستعانة بها في ذلك الفعل ولهذا قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل لان الجاري على الفعل لا يختص بآلة مخصوصة وهذه مخصوصة نظام

لانها اذا قلنا اللفظ ليشمل ما احيسنه لا يحسن ان يقال من خواص الاسم الاسناد اليه فانه خال عن الفائدة جامي

Copyright © King Saud University